أثر إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة الأوروبية على تحقيق

التنمية المستدامة في مصر

رسالة مقدمة من الطالب

سويلم أبو سريع صالح عفيفي أبو شادي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ ٢٠٠٥

دبلوم في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٩

صفحة الموافقة على الرسالة

أثر إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة الأوروبية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر

رسالة مقدمة من الطالب

سويلم أبو سريع صالح عفيفي أبو شادي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ ٢٠٠٥

دبلوم في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: **التوقيع**

١ – ا.د/أحمد فؤادمندور

أستاذ الاقتصاد ـ كلية التجارة– جامعة عين شمس

٢ – ا.د/أحمد السيد عبد اللطيف

أستاذ الاقتصاد– عميد أكاديمية عين شمس

٣ – ا.د/عمرو محمد أحمد عواد

أستاذ إدارة الأعمال ـ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٤ – د./محمد أحمد لطفي وهدان

أستاذ إدارة الأعمال المساعد ـ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢٠١٩

أثر إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة الأوروبية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر

رسالة مقدمة من الطالب

سويلم أبو سريع صالح عفيفي أبو شادي

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ـ ٢٠٠٥

دبلوم في العلوم البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث البيئية ـ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١ – ا.د/أحمد فؤادمندور

أستاذ الاقتصاد . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – د./محمد أحمد لطفي وهدان

أستاذ إدارة الأعمال المساعد . كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٩

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٩ **موافقة مجلس الجامعة**

/ /٢٠١٩

٢٠١٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

(صدق الله العظيم)

(سورة البقرة –آيه: ٣٢)

الشكر والتقدير

يتوجه الباحث باسمى آيات الشكر والتقدير الى المشرف الرئيسي السيد الأستاذ الدكتور/أحمد فؤاد مندور – أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية تجارة الأسبق بجامعة عين شمس لما غمرني به من رعاية وحُسن توجيه وما قدمه لي من نصائح وإرشادات بما كان له عظيم الأثر في إخراج هذا البحث بارك الله فيه وجزاه عنى وعن كافة طلابه خير الجزاء ،

كما اتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى السيد الدكتور / محمد أحمد لطفي وهدان – أستاذ إدارة الأعمال كلية تجارة جامعة عين شمس بكل الشكر والتقدير والعرفان لتفضل سيادته بالموافقة على المشاركة فى الاشراف على رسالتي– لسيادته جزيل الشكر والتقدير والاحترام ،

كما اتوجه بالشكر والتقدير والعرفان الى والديا وزوجتي حفظكم الله لي كما اتوجه بالشكر الى أصدقائي وزملائي وكل من ساندني ودعمني دمتم لى نعمة من الله.

المُستخلص

تهدف الدراسة الى دراسة وتحليل أثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية علي تحقيق التنمية المستدامة لمصر ، ومن أهمها اتفاقيتى المشاركة المصرية الاوروبية واتفاقية التجارة الحرة العربية وبالتطبيق على فترة الدراسة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٦، وعلي متغيرات الدراسة وهى مؤشرات ومعايير التنمية المستدامة التى تم إختيارها **(المذكورة تفصيلاً بالمقدمة)** ، وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي والاسلوب الاحصائي الوصفي Descriptive statistics (الوسيط الحسابي Mean والانحراف المعياري Std. Deviation) – للمقارنة بين الاتفاقيتين من خلال المتغيرات قبل تطبيق االاتفاقيتين وبعد التطبيق فى جمهورية مصر العربية حيث إعتمد أسلوب الدراسة التطبيقية علي دراسة وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة ومن ثم تحديد ما اذا كان هناك اختلاف جوهرى بين قيمها قبل التطبيق وبعد تطبيق الاتفاقيات أم لا, حيث تعتمد الدراسة التطبيقية في أختبار فروض البحث علي اتجاهين متوازين هما:

- الاتجاه الأول: يقوم علي أختبار مدي تأثير اتفاقية التجارة الحرة العربية علي مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحديد ما اذا كانت هناك فروق جوهرية قبل التطبيق وبعد التطبيق.
- الاتجاه الثاني : يقوم علي أختبار مدي تأثير اتفاقية الشراكة الاوروبية علي مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحديد ما اذا كانت هناك فروق جوهرية قبل التطبيق وبعد التطبيق.

ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحثون انه لايوجد أثر جوهري لاتفاقية التجارة الحرة العربية على التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية ، وبالنسبة للشراكة الاوروبية تم قبول فرض العدم"لا يوجد أختلاف جوهري ذا دلالة احصائية بين معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي لجمهورية مصر العربية قبل تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروبية وبين معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي لجمهورية مصر العربية بعد تطبيق اتفاقية الشراكة الاوروبية لاتجاه الميزان

التجاري لصالح الاتحاد الاوروبي فإن حجم الواردات يتزايد سنوياً بنسب أكبر من الزيادة في صادرات مصر الى دول الاتحاد الاوروبي ، كما **توصي الدراسة** بتشجيع عملية التصدير إلى الدول العربية والعمل على دفعها إلى الوصول إلى نسب اكبر بكثير مما هو قائم بالفعل لأننا نري أن عملية التصدير إلى الدول العربية لم تلقي الاهتمام الكاف من المصدرين وايضاً من متخذي القرار.

المُلـخـص

مقدمه:

لقد ساهمت التطورات الإقتصادية الدولية المتسارعة في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل إقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية ، والإستفادة مما تتيحه من فرص سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار ، وفي ضوء ذلك برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية ، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها.

ومن جهه أخري تمثل اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي نقلة نوعية في العلاقات المصرية الأوروبية، كما تؤكد هذه العلاقة الإستراتيجية بين الطرفين، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك لمصر في العالم وهو من أهم الشركاء في التنمية من حيث المساعدات التنموية ، وتُبين سبب إشراك الحكومة للأطراف الغير حكومية في هذه الشراكة وذلك لتحسين مفاوضاتها ولحماية حقوق الفلاحين ولحياة كريمة ، وتحتوي الاتفاقية على العديد من المواد التي تهدف إلى التقريب بين اقتصاديات دول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي، بسبب الحاجة في استقرار العلاقات الاقتصادية والسياسة في المنطقة اقتناعاً منهم بأنه ذلك سيخلق جو مناسب للتعاون الدولي بينهم.

لذا تقو الدراسة على تحليل العلاقة بين اتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الاوروبية وابعاد ومؤشرات التنمية المستدامة على مصر خل فترة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تأتي مشكلة الدراسة من خلال الوضع الحالي للاقتصاد المصري والذي يصبو الى تحقيق التنمية المتكاملة أو المتواصلة إنطلاقاً من المرحلة الحالية وصولاً الى المرحلة القادمة (٢٠٣٠) ولتحقيق هذا الهدف يجب مراجعة وتحليل مجموعة الاتفاقيات والتكتلات التى دخلت مصر طرفاً فيها خلال الفترة الماضية وذلك لتحديد نقاط القوة والضعف في تلك الاتفاقيات

الاقتصادية لتعظيم العائد والمردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتقليل نقاط الضعف والعمل على حلها مع الشركاء في تلك الاتفاقيات لزيادة العائد لكل الاطراف سواء وتحقيق التنمية المستدامة على كل الاصعدة.

ويأتي ذلك من خلال عمل مقارنة بين اتفاقيتي التجارة الحرة بين مصر والدول العربية واتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية من خلال معايير ومؤشرات التنمية المستدامة التالية:

معايير أو مؤشرات اقتصادية: إنتاج تأثير ايجابى على الميزان التجاري. ، نقل التكنولوجيا الجديدة (التكنولوجيا الانظف). , ارتفاع الناتج القومي.

معايير أو مؤشرات اجتماعية: تحسين جودة الحياة والصحة العامة. ، تخفيف الفقر. ، تقليل مستويات البطاله والمساعدة على حل المشكلة من جذورها.

معايير أو مؤشرات بيئية: تقليص ابتعاثات الغازات الضارة وتقليل استخدام الوقود الأحفورى. ، الحفاظ على الموارد المحلية الطبيعية.

وفي ضوء ذلك يطرح الباحث التساؤل الاتي: **الى أي مدي يمكن ان تساهم تلك الاتفاقيات محل الدراسة فى تحقيق التنمية المستدامة لجمهورية مصر العربية ؟** وماهي مؤشرات تحقيق تلك التنمية ومعاييرها التى يتم تحقيقها من خلال تلك التجارية بالتطبيق على اتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الاوروبية؟ **وماهي أهم نتائج تقييم تجربة مصر في التعامل مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية؟**

أهمية الدراسة:

- تحيل أثر العائد على مستوى تحسين مستوى ومعدل الفقر للمواطن المصري قبل وبعد تطبيق اتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الاوروبية.
- وضع إطار لتفعيل دور تلك الاتفاقيات في تحقيق الهدف من التوقيع عليها في ظل إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة المصرية الاوروبية والعمل على الإستفادة من إتساع أسواق المجموعة العربية والاتحاد الاوروبي "خاصة عقب زيادة عدد الدول المنضمة اليه".

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١. إستنتاج مدي الاستفادة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من تطبيق إتفاقيتي التجارة الحرة العربية والمشاركة الاوروبية من خلال معايير ومؤشرات التنمية المستدامة في مصر.
٢. تحليل وتحديد المعوقات التى تواجه عملية الاستفادة من تلك التكتلات الاقتصادية محل الدراسة في تحقيق التنمية المتواصلة.

فروض الدراسة

إرتباطاً مع العديد من التساؤلات التى تطرحها هذه الدراسة فإن هناك عدة فروض يحاول الباحث فى دراستة إختبار مدي صحتها من عدمه من خلال دراسة تحليلية مقارنة ومن أهم هذه الفروض ما يلي:

الفرض الرئيسي:

- عدم إستفادة جمهورية مصر العربية من تحقيق التنمية المستدامه بالمستوى الأمثل من خلال الإتفاقيات التجارية الإقليمية (اتفاقية التجارة الحرة العربية واتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية).

منهج الدراسة:

يتضمن منهج الدراسة المناهج البحثية ، والنطاق الزمنى للدراسة والادوات المستحدثة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة وطرق تحليلها للوصول الي العلاقات فيما بينها.

١- **المنهج البحثي:**

أ- المنهج الوصفي التحليلي " الاستباطي" .

ب- المنهج المقارن.

نـتـائج أختبـار الفروض

الفرض الرئيسي الأول: لا يوجد أثر لاتفاقية التجارة الحرة العربية علي التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية.

تم قبول فرض العدم وهو لايوجد أثر جوهري لاتفاقية التجارة الحرة العربية على التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية :

- تدل هذه النتيجة على عدم ارتفاع معدل التبادل التجاري بين مصر والدول العربية والتجارة البينية بالنسبة التى تعادل الزيادة السكانية في مصر والتى معها يتأكل الناتج القومي وكذا تدني معدل الاستثمار العربي المباشر وحركة رؤوس الاموال العربية داخل الاقتصاد المصري.
- بالنسبة لمعدل البطالة فقد ارتفع لانه مرتبط ارتباط وثيق بمعدل الاستثمار وبما ان معدل الاستثمار العربي المباشر لم يتأثر وبالتالي لم يتم ضخ استثمارت لإنشاء مصانع ومشروعات جديده وبالتالي جذب مزيد من العمالة والايدي العاملة وكذا الزيادة العالية فى السكان.
- عدم تأثر الميزان الجاري للناتج المحلي الاجمالي لأعتماد الهيكل السلعي للصادرات المصرية الى الدول العربية على المواد الخام مثل المحاصيل الزراعية والفاكهه والخضر دون الاستفادة بعمل قيمة مضافة لتلك السلع.

التوصيات

- يجب زيادة العمل على تصعيد التعاون المشترك والتنسيق العربي على المستوى الاقليمي الشامل من أجل تعظيم الاستفادة ومن اجل الحصول على نتائج أعمق وأفضل من إتفاقيات الشراكة المبرمة .

- يجب النظر الى تلك الاتفاقيات (التجارة الحرة العربية والشراكة المصرية الاوروبية) على انها بداية حقيقية لعملية تحرير التجارة بين البلدان العربية اولاً وآلية عمل لإرساء وتنظيم عملية تحرير التجارة مع الشريك الاوروبي بحيث يحدث التنسيق بين البعدين العربي والاوروبي.

فهرس المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
المستخلص	أ
الملخص	ج
فصل تمهيدي	١
مقدمة	٢
مشكلة الدراسة	٦
أهمية الدراسة	٩
أهداف الدراسة	١٠
فروض الدراسة	١٠
حدود الدراسة	١١
منهج الدراسة	١٣
الدراسات السابقة	١٥
أوجه الإختلاف بين الرسالة الحالية والدراسات السابقة	٢٩
الفصل الأول تطور نظريات التكتلات الإقتصادية الإقليمية ومفهوم التنمية المستدامة ووسائل قياسها	٣٢
المبحث الأول تطور نظريات التكتلات الإقتصادية الإقليمية	٣٤

الموضـــوع	رقم الصفحة
مفهوم التكامل الاقتصادي: Definitions of Integration	٣٤
أهم تعريفات التكامل الاقتصادي الإقليمي	٣٦
ثالثاً : التكامل بالنسبة للدول النامية	٣٩
صور التكامل الاقتصادي ومراحلة Types of international Economic Integration	٤
أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي	٤٥
تطور مفهوم التنمية المستدامة	٤٧
التنمية المستدامة/ الأصل والمعنى اللغوي	٤٨
أبعاد التنمية المستدامة	٥١
مباديء التنمية المستدامة	٥٥
أهداف التنمية المستدامة	٥٦
مؤشرات التنمية المستدامة	٥٩
المبحث الثاني إتفاقية التجارة الحرة العربية الواقع والمأمول	٦٤
أولاً ما هي أهمية اتفاقية التجارة الحرة العربية لجمهورية مصر العربية	٦٤
ثانيا الاتفاقيات الإقليمية العربية والتداخل فيما بينها	٦٨
التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي	٧٢
مصير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرىGAFTA فى ظل التحديات	٧٤

الموضـــوع	رقم الصفحة
الاقتصادية الإقليمية والعالمية	
كيف يمكن تسريع التعاون الاقليمي العربي	٧٦
التحديات المتبقية أمام تطوير منطقة التجارة الحرة العربية	٧٨
المبحث الثالث اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية الهدف والغاية	٨٠
أولاً عرض لحجم التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي	٨١
المشاركة المصرية الأوروبية	٨٣
الهدف والغاية من اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية	٨٥
الفصل الثاني تحليل علاقة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتنمية المستدامة	٨٨
المبحث الأول أهم بنود إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية المتعلقة بالتنمية المستدامة	٩٠
بنود إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية	٩٠
أهداف اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية	٩١
المحور السياسي والامني	٩١
المحور الاقتصادي والمالي	٩٢
المحور الثقافي والاجتماعي والانساني	٩٧